İ.Ü. Şarkiyat Mecmuası Sayı 22 (2013-1) 149-159

LİSÂNU'L-'ARAB'TA SARF VE GRAMER KAİDELERİ

Morphological And Grammatical Rules In Lisân Al-Arab

الإجراء والتقعيد في) لسان العرب (لابن منظور _نحويّا وصرفيّا_

د. لخضر لعسال

Lakhdar LASSAL*

Abstract: This article is a study on the Lisân al-arab that is a valuable and reliable dictionary as a scientific source , is an important dictionary in the field of linguistics in terms of morphology and grammar. In this study, it is studied, how some morphological and grammatical issues have been taken up in this dictionary, by giving some examples.

Keywords: Lisân al-arab, morphology, grammar, lexicography

Özet: Bu makalede bilimsel bir kaynak olarak değerli ve güvenilir bir kitap olan Lisânu'l-arab'ın sarf ve nahiv bakımından dilbilim alanında önemli bir sözlük olduğuna işaret edilmiştir. Bu çalışmada, nahiv ve sarf meselelerinin bu sözlükte nasıl yer aldığı bazı örnekler verilerek incelendi.

Anahtar Kelimeler: Lisânu'l-arab, sarf, nahiv, leksikografi.

* أستاذ محاضر بقسم اللّغة العربيّة وآدابها، جامعة عبد الحميد بن باديس، مستغانم، الجزائر.

مقدّمة

قد يبدو لبعض الباحثين أنّ معجم لسان العرب لابن منظور (711 هـ) خاصّ بالشرح اللّغويّ للألفاظ دون سواه، ولكنّني حينما شرعت في متابعة موادّه من أوّله إلى آخره في دراسة كانت لي سببا في ملاحظة كيفيّة عرض القضايا النحويّة التي هدفت إلى جمعها ودراستها، تبيّن لي أنّها كانت تظهر بطريقتين متكاملتين، أولاهما هي أنّه كان يقدّمها بشكل إجرائيّ تطبيقيّ مباشر، وثانيتهما تتمثّل في الشرح اللّغويّ متبوعا بقاعدة المسألة النحويّة أو الصرفيّة المحدّدة التي تناسب تلك المادّة.وقد يكونان معا في الموضع الواحد تأكيدا وتوضيحا بالتمثيل والتعليل، وذلك ما جعلني أثبت بأنّ هذا المؤلّف يحوي القضايا النحويّة وغيرها من العلوم الأخرى التي تحتاج إلى إخراج من باطنه إلى سطح الوجود العلميّ.

وممّا أرغب فيه ههنا في هذا المقال أن أشير إلى أنّ معجم لسان العرب لابن منظور كتاب هامّ في مجال علم اللّغة نحوها وصرفها أيضا لكونه مصدرا معتبرا له مكانته ومصداقيّته العلميّتان، وهو قد يغني الباحث عن اللّجوء إلى غيره إلاّ من باب التدعيم والمراجعة العلميّة وإثبات القضيّة المدروسة. ومن ثمّ أردت تناول كيفيّة وجود القضايا النحويّة والصرفيّة فيه متتبّعا بعضها في مواطنها منه وتركت بعضها الآخر لمناسبة أخرى.

ولسان العرب معجم جمع فيه صاحبه موادَّ لغويّةً من خمسة معاجم ذكرها بنفسه في مقدّمته وهي:

1- تهذيب اللّغة للأزهريّ ت 370 هـ

2- تاج اللّغة وصحاح العربيّة للجوهريّ ت 393 هـ أو 400 هـ

3- المحكم والمحيط الأعظم في اللّغة لابن سيده ت 458 هـ

4- حاشية الصحاح لابن برّي المصريّ ت 582 هـ

5- النهاية في غريب الحديث والأثر لابن الأثير ت 606 هـ

ولكي أبيّن بعض ما يعكس منهجيّة هذا المعجم أردت توضيح عنصرين أساسين هما: الإجراء والتقعيد صرفيّا ونحويّا معا. وكان همّ صاحبه أن يجمع متن كتابه الكبير من تلك المعاجم من دون اتّباع منهج محدّد، كأنّه كان يرغب في تحقيق مبدأ التكامل بينها على أنّ أحدها قد لا يلبّي غرض الباحث في الإحاطة بموادّ اللّغة العربيّة، ولذلك كثر فيه التكرار وبدا منه عدم المنهج المحدّد إلاّ من باب ترتيب موادّه الذي ظهر واضحا محدّدا، حيث يقوم على أبواب بناء على أواخر الألفاظ، وعلى فصول بناء على أوائلها اقتفاء لمنهج الجوهري في صحاحه المذكور آنفاً.

أوّلا: طريقة الإجراء:

القصد منه هو أنّ عرض القضية يكون بطريقة مباشرة تطبيقيّة تُتَنَاوَل بالتصريح والتمثيل والاستشهاد وبالوزن والتعليل أثناء الشرح المعجميّ للكلمات الواردة بأيّ صيغة صرفيّة. وهي تتمثّل فيما يأتي:

1- المشتقّات :

فبالنسبة إلى المشتقّات فإنّه يجريها بطريقة مباشرة في مثل **اسم الفاعل** في مثل: «المُبْدِئُ»[1] من الفعل: أَبْدَأَ، وفي:« جَسَأ الشيءُ...فهو جاسِئٌ : صَلُبَ ».[2] و**اسم المفعول** في مثل: جُسِئت الأرض فهي مجسوء من الجسء وهو الجلد الخشن ».[3] و:«

1 - اللسان1/26 (بدأ) والصحاح (بدأ).
2 - 1/48 (جسأ) والصحاح (بدأ).
3 - نفسه

شُنِئَ الرجلُ فهو مَشْنوء إذا كان مُبْغَضا».[4] و بالتصريح المباشر بالاصطلاح الصرفيّ مثل **صيغ المبالغة** عند كلّ صيغة من صيغها بالمادّة ذاتها مثل:« وهب...وهّابا وهو من صيغ المبالغة ».[5] والإتباع بالوزن مثل: «فَعُول وفَعّال للمبالغة ».[6] و**اسم الآلة** في مثل:« المِثْقَب: الآلة التي يُثْقَب بها».[7]

2–التذكير والتأنيث

وذلك مثل:« أَجَأ على فَعَل بالتحريك: جبل لطيّئ يذكّر ويؤنّث ».[8] و« الحرب: نقيض السّلم أنثى...وحكى ابن الأعرابيّ[9] فيها التذكير قال: والأعرف تأنيثها ».[10] و:«الحانوت: وقد غلب على حانوت الخمّار، وهو يذكّر ويؤنّث».[11] و« الروح مذكّر».[12] أو المذكّر ومؤنّثه في مثل:« المرء...وقد أنّثوا فقالوا: مرأة...امرأة تأنيث امرئ ».[13]

3–المقصور والممدود:

يصرّح بهما في كلّ موضع في مثل:« البأباء، ممدود: ترقيص المرأة ولدها »[14] ومثل:« رجُل جُبّاء يمدّ ويقصر بضمّ الجيم مهموز مقصور: جبان ».[15] والقصر هنا يقصد به عدم المدّ فيقال: جُبَّأ. أمّا المقصور في الصرف فهو الذي ينتهي بألف مثل:« الأسا: مفتوح مقصور: المداواة والعلاج وهو الحزن أيضا ».[16] والممدود ما ينتهي بهمزة قبلها ألف مثل: « البُكاء يقصر ويمدّ ».[17] وهكذا في غالب المواضع.

4–التصغير:

يذكره مصرّحا بالمصطلح ويمثّل له في:« المُرَيْئة هي تصغير المرأة »[18]، على وزن فُعَيْلة. وفي موضع آخر ومثاله كثير يأتي به واضحا في مثل:« تصغير النبيء: نُبيّئ مثال نُبيّع ، وتصغير النبوءة: نُبيّئة مثال نُبيّعة »[19]، وفي نحو:« الحرب...وتصغيرها حُرَيْب بغير هاء ».[20] و« تصغير ليلة لُيَيْلية ».[21] ويردف ذلك بتعليل هذا البناء بالقول:« يقول بعضهم: إنّما كان أصل تأسيس بنائها ليلا، مقصور، وقال الفرّاء:[22] ليلة كانت في الأصل ليلية، ولذلك صغّرت لُيَيْلِيَة».[23] ويذكر بعد ذلك رأيا آخر بأنّها كانت في الأصل لَيْلاة.

---

4 – 1/102 (شنأ)
5 – 1/803(وهب).
6 – 1/529 و2/115 و616 و3/159 و261 و355 و4/113 والتهذيب و1/58 و459 و13/240
7 – 1/240 (ثقب).
8 – 1/23 (أجأ). يراجع القاموس المحيط ص41 (باب الهمزة).
9 – هو أبو عبد الله محمّد بن زياد الأعرابيّ عاش بين 130 و231 هـ. الفهرست ص313.
10 – 1/302 (حرب).
11 – 2/26 (حنت)
12 – 1/440(روح) و2/460 والتهذيب 2/124 (روح). وفي القاموس ص282 أنّه يؤنّث.
13 – 1/156 (مرأ).
14 – 1/2 (بأبأ)
15 – 1/42 (جبأ). يراجع القاموس ص 45 (باب الهمزة).
16 – 14/34 (أسا). يراجع القاموس ص 1626 (باب الواو والياء).
17 – 14/82 (بكا). يراجع القاموس ص 1631 (باب الواو والياء).
18 – 1/156 (مرأ)
19 – 1/163 (نبأ) ويراجع الكتاب 3/486.
20 – 1/302 (حرب).
21 – 11/607 والتهذيب 15/443.
22 – هو أبو زكريا يحيى بن زياد العبسي، أحد رواد الكوفيّين في اللّغة، ت 207هـ. الفهرست ص301.
23 – 11/607 والتهذيب 15/443.

5–النسب:

وذلك في مثل القول تصريحا وإجراء:« الحَانُوت: وقد غلب على حانوت الخمّار، وهو يذكّر ويؤنّث، النسب إلى الحانوت: حَانِيّ وحَانَوِيّ».[24] و:« النسبة إلى ابن بَنَوِيّ وبعضهم يقول: ابنِيّ...».[25] وكثيرا ما يعرض في مثل هذه القضية آراء العلماء المختلفة بعللها وشواهدها.

6– الجمع:

وهو من أبرز القضايا ورودا –تصريحا وإجراء– يذكر بعد مفرده أو قد يأتي قبله، فما جاء من النوع الأوّل مثلما قال الشيخ ابن برّي:[26] الأباءة لأجمة القصب، والجمع أباء»[27] ومثل : «الجُزء والجَزء: البعض، والجمع أجزاء».[28] ويشار عند جمع القلّة والكثرة مثل «الإهاب: الجلد من البقر والغنم والوحش ما لم يدبغ، والجمع القليل آهبة...والكثير أُهُبٌ وأَهَبٌ على غير قياس مثل أَدَم وأَفَق وعَمَد جمع أدم وأفيق وعَمود، وقد قيل أُهُبٌ وهو قياس. قال سيبويه:[29] أَهَبٌ اسم للجمع وليس بجمع إهاب لأنّ فَعَلا ليس ممّا يكسّر عليه فِعال ».[30]

7–الإعلال والإبدال:

الإعلال هو معاجلة أحرف العلّة بالإبدال في الكلمات مثل:« قال الشيخ ابن برّي: الأباءة لأجمة القصب، والجمع أباء. قال: ذكر هذا الحرف في المعتلّ من الصحاح وإنّ الهمزة أصلها ياء، قال: وليس ذلك بمذهب سيبويه بل يحملها على ظاهرها حتّى يقوم دليل أنّها من الواو أو الياء نحو: الرداء لأنّه من الرَّدية والكساء لأنّه من الكسوة »[31] والإبدال يكون في أحرف العلّة وغيرها وقد يصرّح به في مثل:« فأمّا قوله:[32]

مثل خَنَاذيذ أَجَا وصَخْرِهِ

فإنّه أبدل الهمزة فقلبها حرف علّة للضرورة، والخناذيذ رؤوس الجبال »[33]، والشاهد في لفظ(أجا). وفي :« أوتُ والأصل أأْتُ الأدمَ بهمزتين فأبدلت الثانية واوا لانضمام ما قبلها».[34]

8–القلب المكاني:

ومثله ما في قول الشاعر:[35]

« فصَبَّحَتْ قَبْلَ أَذَانِ الفُرْقان تَعْصِبُ أَعْقَارَ حِيَاضِ البُدَان

24 – 2/26 (حنت) والتهذيب (حنت)
25– 14/91(بنا). يراجع الكتاب 3/361.
26 – هو ابن برّي المصريّ صاحب حاشية الصحاح ت 582 هـ.
27 –1/23 (أبأ). يراجع الكتاب 3/611 و612. يراجع الكتاب 3/635 و636. والصحاح (أبأ) وحاشية الصحاح (أبأ)
28 – 1/45 (جزأ). والصحاح (أبأ)
29 – صاحب الكتاب المشهور في النحو العربيّ أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر ، ت 180 هـ.
30 – 1/217 (أهب). يراجع الكتاب 3/626 يذكر قائلا:« ومثل هذا: إهاب وأَهَب ». خلافا لما جاء أعلاه.
31 –1/23(أبأ) والصحاح (ردأ) وحاشية الصحاح (ردأ).
32 – لم ينسب
33– 1/24(أجأ)
34 – 1/25 (أوت) والصحاح (أوت).
35 – غير منسوب.

قال: البودان: القُلْبان، وهي الركايا، واحدها: بديء، قال الأزهريّ:[36] وهذا مقلوب، والأصل: بُديان، فقدّم الياء وجعلها واوا »[37]، فصرّح بالمصطلح مع الاستشهاد له.

9- المعرّب والعجميّ:

نجد في اللّسان نقلاً يصرّح بهما في مثل« البُخْت والبختيّة دخيل في العربيّة، أعجميّ معرّب، وهي الإبل الخراسانيّة...وبعضهم يقول: إنّ البخت عربيّ »[38] وفي:« الباغوت: أعجميّ معرّب: عيد للنصارى »[39] وفي:« الهَليلَج والإهْليلَج والإهليلجة: عقِّير من الأدوية معروف، وهو معرَّب».[40] أو الأعجميّ مثل:« أَنْدَراوَرْد: هي نوع من السراويل...كلمة عجميّة ليست بعربيّة»[41] وغير ذلك.

10- إجراء من النحو:

وردت قضايا نحويّة مبثوثة هنا وهناك للتعليل أو التدليل كما فعل في الجانب الصرفيّ، وقد اكتفيت ببعضها للتمثيل لا الحصر. ومن ذلك نجده يعرض الأفعال في استعمال جمليّ لتبيانه من ناحية لزومه وتعدّيه تلميحا كالقول:« بدأ به وبدأه يبدؤه بدءًا وأبدأه وابتدأه...»[42]، وفي: «أدأت فأنت مُديء وأدأته...»[43] و« بَرَأ الله الخلقَ: خلقهم »[44] على أنّ الفعل متعدٍّ، و« بَرِئ من المرض وبَرَأَ المريضُ»[45] على أنّه لازم. وقد يصرّح بهما مثل:« خَسَأَ الكلبُ بنفسه...يتعدّى ولا يتعدّى»[46]، ومثل:« ساء يسوء: فعل لازم ومُجاوِز»[47]، والمجاوز هو المتعدّي إلى المفعول.

ومن الإشارة إلى المبني للمجهول بالتوظيف عبارة:« بُدِئ الرجلُ يبدأ به فهو مبدوء: جُدِرَ»[48] على أنّه متعدّ. أو بالتوظيف والتصريح مثل:« نُسِئت المرأةُ تُنسَأ نَسْأً، على ما لم يسمّ فاعله: إذا كانت عند أوّل حَبَلها حين يتأخّر حيضها عن وقته ».[49]

ومن ذلك أنّه يصرّح بما حقّه التنوين أو المنع من التنوين مع التعليل مثل:« هو سبأ بن يشجب...يصرف ولا يصرف، ومن لم يصرف فلأنّه اسم مدينة، ومن صرفه فلأنّه اسم البلد، فيكون مذكّرا سمّي به مذكّر»[50]، أي أنّ مثل هذا الاسم قد ينوّن إن كان اسما دالاّ على مذكّر، أو لا ينوّن (يمنع من التنوين) إنّ دلّ اسم مؤنّث للعلميّة والتأنيث.

ومن أبرز ما تتميّز به منهجيّته توظّيفه اللّفظة لتحديد دلالتها وفق السياق كالقول: «أحكأتُ العقدة أي أحكمتها. واحتكأت هي: اشتدّت. واحتكأ العقد في عنقه: نشب. واحتكأ الشيء في صدره: ثبت. ابن السكّيت:[51] يقال: احتكأ ذلك الأمر في نفسي أي ثبت، فلم أشكّ فيه. ومنه: احتكأت العقدة. يقال: سمعت أحاديث ممّا احتكأ في صدري منها شيء أي ما تخالج. وفي النوادر

36 – هو أبو منصور محمّد بن أحمد الأزهريّ عاش بين 370–282 هـ مقدّمة التهذيب 1/5.
37 – 1/29(بدأ) والتهذيب 1/40 (بدأ).
38 – 2/9 (بخت). يراجع المزهر 1/281.
39 – 2/11 (بغت).
40 –2/392 (هلج).
41 –3/74 (درد).
42 – 1/26 (بدأ).
43 – 1/79 أدأ)
44 – 1/31 (برأ)
45 – نفسه
46 – 1/65 (خسأ)
47 – 1/96 (سوأ)
48 – 1/30 (بدأ)
49 – 1/168 (نسأ)
50 – 1/94 (سبأ)
51 – هو أبو يوسف يعقوب ت 246 هـ. ترك العديد من المؤلّفات. الفهرست ص326.

يقال: لو احتكأ لي أمري لفعلت كذا أي لو بان لي أمري في أوّله »[52]، ومثاله عبارة:« يقال: ما كنتَ يا فلان دنيئا...ويقال: ما يزداد منّا إلاّ قربا ودناوة ».[53]

وقد نعثر على تلميح لأصل التركيب الذي يقصده المتكلّم عند السؤال مثلما:« قال الكسائيّ:[54] من العرب من يقول لك: ما أردت؟ قلت: لا شيئا، وإذا قال لك: لِمَ قلت ذلك؟ قلت: للا شيءٍ، وإن قال لك: ما أمرُك؟ قلت: لا شيءٌ، تنوّن فيهنّ كلّهنّ ».[55] وقد يصرّح التعليل كالقول: « ما فتأتُ، تميميّة، أي ما برحتُ ومازلت، لا يستعمل إلاّ في النفي، ولا يُتكلّم به إلاّ مع الجحد، فإن استعمل بغيرها ونحوها فهي منوّنة على حسب ما تجيء عليه أخواتها. قال: وربّما حذفت العرب حرف الجحد من هذه الألفاظ، وهو منويّ، وهو قوله تعالى: **تَاللهِ تَفْتَأُ تَذْكُرُ يُوسُفَ**[56]، أي ما تفتأ ».[57] وممّا حذف فعله استعمالا قولهم:« هنيئا مريئا، وهي من الصفات التي أجريت مُجرى المصادر المدعوّ بها في نصبها على الفعل غير المستعمل إظهاره واختزاله لدلالته عليهن وانتصابه على فعل من غير لفظه ».[58]

ويعرض آراء العلماء المختلفة في التعليلات النحويّة للقراءات القرآنيّة كما في:« قوله عزّ وجلّ: **بَرَاءَةٌ مِنَ اللهِ وَرَسُولِه**[59]، في رفع (براءة) قولان: أحدهما على خبر الابتداء، المعنى: هذه الآيات براءة من الله ورسوله، والثاني: براءة ابتداء والخبر إلى الذين عاهدتم، قال: وكلا القولين حسن»[60] ، وفي:« التنزيل: **وَلَيْسَ عَلَيْكُمْ جُنَاحٌ فِيمَا أَخْطَأْتُمْ بِه**[61]، عدّاه بالباء لأنّه في معنى عثرتم أو غلطتم»[62]، أي أنّ أخطأ بمعنى ما ذكر. وفي:« قوله تعالى:**لا تَسْأَلُوا عَنْ أَشْيَاءَ**[63]، أشياء في موضع خفض إلاّ أنّها فتحت لأنّها لا تنصرف. قال الكسائيّ: أشبه آخرها آخر حمراء وكثر استعمالها فلم تصرف. قال الزجّاج:[64] وقد أجمع البصريّون وأكثر الكوفيّين على أنّ قول الكسائيّ خطأ في هذا، وألزموه أن لا يصرف أبناء وأسماء».[65] وغير ذلك كثير.

ثانيا: طريقة التقعيد:

وذلك ما جاء على شكل قاعدة، وهي تلك هي الكيفيّة الثانية المتّبعة في عرض القضايا الصرفيّة، وهما في الأصل متكاملتان في هذا المجال لأنّ القاعدة تأتي دوما بعد الإجراء، إلاّ أنّه يستحسن إيرادهما في هذا العرض على انفراد لإبراز منهجيّة لسان العرب الذي وضع من أجل هدف لغويّ قبل أن يكون لغيره، وما جاء من مسائل وقضايا أخرى كان ضمن التعليل أو التدليل، ومن ذلك قواعد علم الصرف.

1- فمن ذلك القول في قضية من الإدغام: إنّ«كلّ ياء ساكنة قبلها كسرة، أو واو ساكنة قبلها ضمّة، وهما زائدتان للمد لا للإلحاق، ولا هما من نفس الكلمة، فإنّك تقلب الهمزة بعد الواو واوا وبعد الياء ياء وتُدغم وتقول: في مقروء مقروّ، وفي خبيء خبيّ، بتشديد

52 - 1/58 (حكأ)
53 - 1/78 (دنأ)
54 - هو عليّ بن حمزة زعيم الكوفيّين في القراءات واللّغة ت 179 هـ أو 197 أو189. الفهرست ص 147 و299.
55 - 1/106 (شيأ)
56 - سورة يوسف من الآية 85
57 - 1/119(فتأ)
58 - 1/185 (هنأ)
59 - سورة براءة من الآية1
60 - 1/32 (برأ)
61 - سورة الأحزاب من الآية 5.
62 - 1/65 (خطأ).
63 - سورة المائدة من الآية101
64 - هو أبو إسحاق إبراهيم بن محمّد بن السرّي الملقّب بالزجّاج لحرفته، ت 310 هـ. الفهرست ص 372.
65 - 1/104 شيأ)

الواو والياء ».[66] وأنّ «كلّ نعت في حدّ المدغم إذا كان على تقدير فَعَلَ فأكثره على تقدير يَفْعِلُ، نحو: طَبَّ يَطِبُّ وثَرَّ يَثِرُّ، وقد يختلف في نحو: خَبَّ يَخُبُّ فهو خبٌّ، قال: وكلّ شيء في باب التضعيف فعله من يَفْعَلُ مفتوح فهو في فَعِيل مكسور في كلّ شيء، نحو: شَحَّ يَشِحُّ وضَنَّ يَضِنُّ فهو شَحِيح وضَنِينٌ، ومن العرب من يقول : شَحَّ يَشُحُّ وضَنَّ يَضُنُّ، وما كان من أفعَل وفَعلاء من ذوات التضعيف، فإنّ فَعلْت منه مكسور العين ويَفْعَل مفتوح نحو: أصَمّ وصَمّاء وأشَمّ وشَمّاء، تقول: صَمِمْتَ يا رجُل تَصَمّ، وجَمِمْتَ يا كَبشُ تَجَمُّ، وما كان على فَعَلْت من ذوات التضعيف غير واقع[67]، فإنّ يفعل منه مكسور العين نحو: عَفَّ يَعِفُّ وخَفَّ يَخِفُّ، وما كان منه واقعا نحو: رَدَّ يَرُدُّ ومَدَّ يَمُدُّ، فإنّ يفعل منهم مضموم إلاّ أحرفا جاءت نادرة وهي: شَدَّه يَشُدُّه ويَشِدُّه وعلّه يعلّه ويَعِلّه ونمّه يَنُمُّه ويَنِمُّه وهرّ الشيءَ يَهُرّه ويهِرّه، قال: هذا كلّه قول الفرّاء وغيره من النحويين ».[68]

2- وفي قضية من قضايا المصدر واسم المصدر أنّ « كلّ مصدر يكون لأفعَلَ فاسم مصدره فَعَال مثل أفاق يُفيق فَواقا وأصاب يُصيب صَوابا وأجاب يُجيب جَوابا، أقيم الاسم مكان المصدر وكذلك عَذّب عَذَابا ».[69]

3- ومن الحذف في:« فتأ: ما فَتِئتُ...أي ما برِحتُ وما زلت، لا يستعمل إلاّ في النفي، ولا يُتكلّم به إلاّ مع الجحد، فإن استعمل بغير ما ونحوها فهي منويّة على حسب ما تجيء عليه أخواتها. قال: وربّما حذفت العرب حرف الجحد من هذه الألفاظ وهو منويّ وهو كقوله تعالى: **قالوا تالله تفتأ تَذْكُرُ يوسُفَ**[70]، أي ما تفتأ ».[71]

4- وفي الزيادة مثل القول:« العينان متى اجتمعتا في كلمة واحدة مفصولا بينهما، فلا يكون الحرف الفاصل بينهما إلاّ زائدا نحو: عَثَوْثَل وعَقَنْقَل وسُلالم وقد ثبت أنّ العين الأولى هي الزائدة».[72]

5- وفي البناء الصرفيّ مثل القول:« لا يبنى الرباعيّ من الرباعيّ فَعَّال، ولأآل شاذّ ».[73] ومثل: « نسأ الشيءَ وأنسأه: أخّره، فعل وأفعل بمعنى ».[74] إشارة بالوزن على أنّ زيادة الهمزة قد لا تؤدّي إلى تغيير المعنى. ومثله أيضا: « النسيء، المصدر، ويكون المنسوء، مثل قَتِيل ومقتول، والنسيء فَعِيل بمعنى مفعول ».[75]

6- ومن جانب تعليل ما شذّ أنّه قد يعرض ما يعّلل لذلك في مثل:« هَيُؤَ بضمّ الياء، حكى ذلك ابن جني[76] عن بعض الكوفيّين قال: ووجهه أنّه خرج مخرج المبالغة فلحق بباب قولهم: قَضُوَ الرجلُ إذا جاد قضاؤه، ورَمُوَ إذا جاد رميُه. فكما يبنى فَعُلَ ممّا لامه ياء كذلك خرج هذا على أصله في فَعُلَ ممّا عينه ياء ».[77] ومنه مثلا:« مَفؤود وفَئيد: لا فؤاد له، ولا فعل له. قال ابن جني: لم يصرفوا منه فعلا، ومفعول الصفة إنّما يأتي على الفعل نحو: مضروب من ضُرِبَ ومقتول من قُتِلَ ».[78] ومنه أيضا أنّ:« كلّ فعلت مضعّف فإنّه يظهر فيه التضعيف معهما، تقول في شَدَّ: شَدَدْت وفي أعدَّ أعددْت، وإنّما أظهر التضعيف لأنّ تاء المتكلّم والمخاطب متحركة ولا يكون ما قبلها إلاّ ساكنا، فإذا سكن ما قبلها وهي الميم الثانية التقى ساكنان، فإنّ الميم الأولى سكنت لأجل الإدغام، ولا يمكن الجمع بين ساكنين، ولا يجوز تحريك الثاني لأنّه وجب سكونه لأجل تاء المتكلّم والمخاطب، فلم يبق إلاّ تحريك الأوّل، وحيث حُرّك

66 - 1/67 (خطأ).
67 - أي لازم غير متعدٍّ .
68 - 1/101 (ثرر).
69 - 4/266 والتهذيب 7/548.
70 - سورة يوسف من الآية 85
71 - 1/119 و120 (فتأ).
72 - 2/519. عَثوثل: الكثير اللحم الرخو، عقنقل: ما ارتكم من الرمل.
73 - 1/150.
74 - 1/167 (نسأ)
75 - 1/167 (نسأ)
76 - هو أبو الفتح عثمان بن جنّي،من أصل روميّ، عاش في بغداد وتتلمذ على أبي عليّ الفارسيّ، ت 392 هـ
77 - 1/188 . يراجع الخصائص 2/350 .
78 - 3/329 (فأد) والخصائص 1/393.

ظهر التضعيف...».[79] ففي كلّ نصّ من النصوص المعروضة ههنا قاعدة وتمثيل لها وتعليل واضح.

7- في الجانب النحويّ:

وممّا جاء على شكل قاعدة للتدليل كالقول:« من حقيقة الشرط أن يكون الثاني مسبّبا عن الأوّل نحو قولك: إن زرتني أكرمتك، فالكرامة مسبّبة عن الزيارة »[80]، و« أفعل منه في المبالغة كمعنى ما أفعلَه »[81] أي أنّ اسم التفضيل يحمل المبالغة كما تحمله صيغة التعجّب. وفي التصريح بالقاعدة أنّه« لا يجوز (عرقًا تصبّبت)، وذلك أنّ هذا المميّز هو الفاعل في المعنى، فكما لا يجوز تقديم الفاعل على الفعل كذلك لا يجوز تقديم المميّز، إذ هو الفاعل في المعنى، على الفعل ».[82] أي أنّ أصل العبارة : تصبّب عرقي. على خلاف الذين يجيزون تقديم الفاعل.

ومن التعليل لدلالة الواو في قوله تعالى:« **وَإِذْ أَخَذْنَا مِنَ النَّبِيِّينَ مِيثَاقَهُمْ وَمِنْكَ وَمِنْ نُوحٍ**[83]، فقدّمه، عليه الصلاة والسلام، على نوح، عليه الصلاة والسلام، في أخذ الميثاق، فإنّما ذلك لأنّ الواو معناها الاجتماع، وليس فيها دليل أنّ المذكور أوّلا لا يستقيم أن يكون معناه التأخير، فالمعنى على مذهب أهل اللّغة: ومن نوح وإبراهيم وموسى وعيسى بن مريم ومنك».[84] ممّا يعني أنّ الواو لا تدلّ على ترتيب المعنى المناسب للواقع كما رتّب اللّفظ في الظاهر. وقد يكون الغرض اللّغويّ ذكر الخاصّ بعد العامّ، إذ إنّ المخاطب هو النبيّ محمّد، صلّى الله عليه وسلّم، بعد ذكر النبيّين الذين هو منهم، ثمّ أتي بذكر نوح وهو قبلهم. ومن القواعد المذكورة أنّ« فَعِلَ يفعَل ممّا اعتلّ فاؤه لا يكون إلاّ لازما »[85]. ومثّل بالفعلين وطئَ يطأ ووسع يسع اللّذين وردا متعدّيين مع أنّهما في أصلهما أن يأتي مضارعهما يفعِل ولكنّهما خالفا بابهما لوجود حرف الحلق فيهما.

وكثيرا ما تأتي القاعدة ضمن الشرح اللّغويّ تخريجا نحويّا لشاهد في مثل:« وقول الأغلب:[86]

جَارِيَةٌ مِنْ قَيْسِ ابنِ ثَعْلَبَهْ كَرِيمَةٌ أَنْسَابُهَا وَالْعَصَبَهْ

إنّما أراد: من قيس بن ثعلبة، فاضطرّ فأثبت النون. قال ابن جنّي: الذي أُرى أنّه لم يرد في هذا البيت وما جرى مجراه أنْ يجري ابنا وصفا على ما قبلَه، ولو أراد ذلك لحذف التنوين، ولكنّ الشاعر أراد أن يجري ابنا على ما قبله بدلا منه، وإذا كان بدلا منه لم يجعل معه كالشيء الواحد، فوجب لذلك أن يُنوى انفصال ابن ممّا قبله، وإذا قُدّر بذلك، فقد قام بنفسه ووجب أن يُبتدأ، فاحتاج إذًا إلى الألف لئلاّ يلزم الابتداء بالساكن، وعلى ذلك تقول: كلّمت زيدا ابن بكر، كأنّك تقول: كلّمت زيدا كلّمت ابن بكر، لأنّ ذلك حكم البدل، إذ البدل في التقدير من جملة ثانية غير الجملة التي المبدل منه منها».[87] وفي آخر قيل فيه: « وقال الأعشى:[88]

---

79 - 12/253 .
80 - 1/65 (خطأ)
81 - 1/104(شيأ)
82 - 1/123(فقا)
83 - سورة الأحزاب 7.
84 - 1/163 (نبأ)
85 - 1/197 (وطأ)
86 - هو الأغلب العجليّ شاعر راجز معمّر، ت 21 ه/642م. الأعلام 1/335.
87 - 1/238 (ثعلب)
88 - هو ميمون بن قيس بن جندل، الأعشى الكبير من شعراء الجاهليّة وأحد أصحاب المعلّقات، ادرك الإسلام ولم يسلم، ت 7ه/629 م. الأعلام 7/341.

كَمْ جَرَّبُوهُ فَمَا زَادَتْ تَجَارِبُهُمْ أَبَا قُدَامَةَ إلاّ المَجْدَ والقنعا

فإنّه مصدر مجموع مُعمَل في المفعول به، وهو غريب، قال ابن جنّي: وقد يجوز أن يكون أبا قدامة منصوبا بزادت، أي فمما زادت أبا قدامة تجارُبهم إلاّ المجدَ، قال: والوجه أن ينصبه بتجاربهم لأنّها العامل الأقرب، ولأنّه لو أراد إعمال الأوّل لكان حرًى أن يُعمل الثاني أيضا، فيقول: فما زادت تجارُبهم إيّاه أبا قدامةَ إلاّ كذا، كما تقول: ضربتُ فاوجعته زيدا، ويضعف: ضربتُ فاوجعت زيدا، على إعمال الأوّل، وذلك أنّك إذا كنت تُعمل الأوّل على بعده وجب إعمال الثاني أيضا لقربه، لأنّه لا يكون الأبعد حالا من القرب...».[89] فالذي يدلّ على القاعدة النحويّة ههنا هو ما ورد تحته خطّ في هذا المنقول. ومثلهما كثير لا يتّسع له المجال في هذا المقال.

خاتمة:

وبعد، فإنّ ما عرضته من نماذج يدلّ على جزء من منهجيّة اتّبعها ابن منظور في معجمه وهو ناقل لهذه القواعد من المصادر التي اعتمدها ولم يكن هو قائلها، ولذلك فهي ليست منهجيّة منتظمة تسير على وتيرة واحدة لكونه يجمع ما في بطون خمسة معاجم كبرى تتمثّل فيما ذكر في المقدّمة. ولذلك نجده يكرّر الموادّ أو الأقوال أو القواعد في عدّة مواضع تنفيذا لمبدئه الذي صرّح به في مقدّمته على أنّه جامع لا دارس، ولم يبد رأيه إلاّ نادرا جدّا، ولذلك لا يصحّ نسبة مثل هذه القواعد أو ما يأتي إحرائيًا إلى ابن منظور، بل الصواب أن يقال بالعنعنة، أو في لسان ابن منظور، أي أنّه لا يصحّ القول: قال ابن منظور كذا وكذا.

وعلى الرغم من أنّ هذا المعجم لم يهدف إلى الدرس الصرفيّ أو النحويّ إلاّ أنّه اتّضح لنا أنّه تناول قضاياهما بشكل واسع حتّى كأنّه لم يغادر منها صغيرة ولا كبيرة إلاّ عالجها. ووردت معالجته العلميّة بطريقتي الإجراء والتقعيد مثّلنا لهما ببعض الشواهد المنقولة من مظانّها لغرض الاستفادة من هذا المؤلّف الضخم، ولو أنّ العثور عليها غير ميسّر إلاّ لمن حالفه الحظّ عند البحث عن كلمة ما للحصول على معناها اللّغويّ، بل إنّه كثيرا ما يتناول مصطلحات في علوم مختلفة صالحة للجمع والمراجعة.

ومن أهمّ فوائده أنّه يجمع مادّته من مؤلّفات عديدة يعوّض بها الباحث في كثير من العلوم ما يريده من تلك المصادر، وإن كان الرجوع إليها هامّا للتأكّد والتحقّق من المنقولات، مع العلم أنّه أضحى مصدرا موثوقا فيه بلا منازع، صدق صاحبه فيما أورده نقلا عنها بكلّ أمانه علميّة.

مصادر المقال ومراجعه:Arapça Kaynaklar

1 – الأعلام للزركلي ، دار العلم للملايين ، بيروت ، لبنان ، ط.5. 1980م.

2 – بغية الوعاة في طبقات اللّغويّين والنحاة للسيوطي ، تحقيق محمد أبي الفضل إبراهيم، مطبعة عيسى البابليّ وشركاه ، ط . 1 ، 1384 هـ/1964 م.

3 – التصريف الملوكي لابن جني ، تصحيح وفهرسة النعسان الحمويّ، مطبعة شركة التمدن الصناعيّة ، مصر ، ط.1 .

4 – تهذيب اللّغة للأزهريّ ، تحقيق وتقديم عبد السلام هارون وآخرين ، الدار المصريّة للتأليف والترجمة ، 1384 هـ/1964 م.

5– حاشية الصحاح لابن برّي، تحقيق وتقديم مصطفى حجازي ومراجعة على النجدي ناصف، الهيئة المصريّة للكتاب، ط.1، 1980م.

6 – الخصائص لابن جني ، تحقيق محمد علي النجّار ، دار الهدى للطباعة والنشر، بيروت ، لبنان ، ط.2 .

89 - 1/261 و262 (حرب)

7- الصحاح للجوهريّ ، تحقيق أحمد عبد الغفور عطار ، دار العلم للملايين ، بيروت ، ط.3، 1404 هـ /1984 م.

8- القاموس المحيط للفيروزابادي، تحقيق مكتب تحقيق التراث في مؤسّسة الرسالة، بيروت، ط.2، 1407 هـ/1987م.

9 – كتاب سيبويه ، تحقيق وشرح عبد السلام هارون ، الهيأة المصرية العامة للكتاب، ط.2، 1977 م. و ط.3 ، مكتبة الخانجي، القاهرة ، 1408 هـ/1988 م

10– لسان العرب لابن منظور، دار صادر، بيروت، ط.3 ، 1414 هـ/1994 م

11 – المحكم والمحيط الأعظم في اللغة لابن سيده ، تحقيق مجموعة من الأساتذة، معهد المخطوطات بجامعة الدول العربية ، 1377 هـ/1958 م.

12 – المزهر في علوم اللّغة وأنواعها للسيوطي ، شرح وتعليق جاد المولى بك ومحمد أبو الفضل إبراهيم وعلي البجاوي ، المكتبة المصرية ومطبعة دار الفكر ، صيدا ، لبنان ، 1408 هـ/1987 م.

Arapça Kaynaklar (Latin Alfabesiyle)

1- ez-Ziriklî, el-A‘lâm, Dâru’l-‘ilm li’l-melâyîn, beşinci baskı, Beyrut 1980.

2- es-Suyûtî, Buğyetu’l-vu‘ât fî tabakâti’l-luğaviyyîn ve’n-nuhât, tahkîk Muhammed Ebi’l-Fadl İbrâhîm, Matbaa ‘İsâ el-Bâbilî ve şurekâhu, birinci baskı, 1964.

3- İbn Cinnî, et-Tasrîfu’l-mulukî, tashih ve index en-Na‘assân el-Hamevî, Şerekitetu’t-temeddun es-sınâ‘iyye, Mısır, birinci baskı.

4- el-Ezherî, Tehzîbu’l-luğa, tahkik ve takdim, Abdusselâm Hârûn v.d., ed-Dâru’l-Mısriyye li’t-te’lîf ve’t-tercume, 1384/1964.

5- İbn Berrî, Hâşiyetu’s-sıhâh, tahkik ve takdim Mustafâ Hicâzî ve tashih ‘Ali en-Necdî Yâsif, el-Hey’etu’l-Mısriyye li’l-kitâb, birinci baskı, 1980.

6- İbn Cinnî, el-Hasâis, tahkik Muhammed Ali en-Neccâr, Dâru’l-Hudâ li’t-tıbâ‘a ve’n-neşr, Beyrut Lübnan, ikinci baskı.

7- el-Cevherî, es-Sıhâh, tahkik Ahmed Abdulğafûr ‘Attâr, Dâru’l- ‘ilm li’l-melâyîn, üçüncü baskı, Beyrut 1984.

8- el-Fîrûzâbâdî, el-Kâmûsu’l-Muhît, tahkîk Mekteb Tahkîku’t-turâs fî muesseseti’r-risâle, ikinci baskı, Beyrut, 1987.

9- Sîbeveyhî, el-Kitâb, tahkik ve şerh ‘Abdusselâm Hârûn, el-Hey’etu’l-Mısriyyetu’l-‘Âmme li’l-kitâb, ikinci baskı, 1997, ve Mektebetu’l-Hâncî, üçüncü baskı, Kahire 1988.

10- İbn Manzûr, Lisânu’l-‘Arab, Dâr Sâdir, üçüncü baskı, Beyrut 1993.

11- İbn Sîda, el-Muhkem ve'l-Muhîtu'l- 'azam fi'l-luğa, tahkik Yazma Eserler Enstitüsü'nden bir grup öğretim üyesi, 1377.

12- es-Suyûtî, el-Muzhir fî 'ulûmi'l-luğa ve envâ'ihâ, şerh ve talik Câd el-Mûlâ Bek ve Muhammed Ebu'l-Fadl İbrâhîm ve 'Ali el-Bicâvî, el-Mektebetu'l-Mısriyye ve Matbaatu Dâru'l-fikr, Sayda, Lübnan 1987.